الحرف 29

wahazwaha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

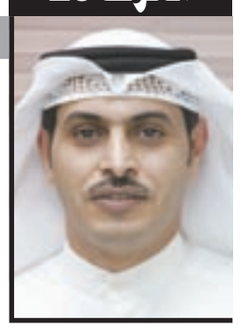

هل سيدخل الأردنيون والمغاربة الكويت دون «فيزا»؟

البيان الصادر عن اللقاء التشاوري الثالث عشر للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي ضم ترحيبا بطلب انضمام المملكة الأردنية الهاشمية لمجلس دول التعاون وسعى للاتصال بالمملكة المغربية لدعوتها للانضمام، البيان الذي كان بحق مفاجأة المفاجآت، طارت به التحليلات السياسية الى أبعد أفق ممكن، فمنهم من علل هذا الانضمام بأنه دول ملكية تنضم الى ملكية وهو صحيح ولا شك ولكنه ليس كل الحقيقة، وهناك من طرح فكرة ان هذا الاتحاد العربي الخليجي أشبه برسالة سياسية واقعية لإيران ومحاصرتها سياسيا وتكوين جبهة ضاغطة ممتدة، وهذا أيضا صحيح ولكنه ليس كل الحقيقة التي لاتزال قابعة خلف كواليس اللقاء التشاوري الثالث عشر.

ما يعنيني شخصيا هو السؤال البديهي الذي «قلق به مخي» جميع من أعرفهم كويتيين وأردنيين ومغاربة من الأصدقاء والزملاء وسؤالهم الأبسط من تعقيدات السياسة كان كالتالي: «هل يعني هذا ان الأشقاء الأردنيين والمغربيين سيعاملون معاملة الخليجيين ويكونون مواطنين G.C.C، ويدخلون دون تأشيرات أو إقامات ونحوها؟». وبغض النظر عمن كان ملقي السؤال رافضا لفكرة جوهر السؤال أو مؤيدا أو محايدا أو حتى «حاسدا» فالجواب من واقع النظام الأساسي لمجلس دول مجلس التعاون الخليجي المكون من 22 مادة، وهيكل المجلس بل ومنطلقاته وأهدافه لا تقول هذا أبدا ولا تقره اللهم اذا تم تغيير النظام الأساسي بالكامل.

وهو أمر مستبعد يقترب من الاستحالة لاعتبارات سياسية واعتبارات جغرافية واضحة جدا لا تخفى حتى على طالب رابع ابتدائي. انضمام الأردن والمغرب سيكون تماما كانضمام العراق واليمن أي أعضاء غير كاملين وهو ما قدمته «القبس» في تحليلها الجمعة على صدر صفحتها الأولى، فلا اليمنيون ولا العراقيون يدخلون الى دول مجلس التعاون دون تأشيرات مسبقة رغم انضمامهما منذ سنوات كعضوين غير كاملين. باختصار أكثر انضمام الأردن والمغرب الى دول مجلس التعاون شبيه بانضمام الكويت كـ «حليف» لحلف الناتو، ورغم انضمامنا فنحن لا ندخل أيا من دول الحلف الا بتأشيرات مسبقة وإقامات محددة، فالأمر بسيط وليس بحاجة الى تأويلات أو أخذ ورد، ويبقى قرار الانضمام سياسيا بالدرجة الأولى بينما حقيقته تبقى في بطون ما ستكشف عنه الأيام القادمة.

نظرة ثاقبة

Althekher@windowslive.com
ابتسام محمد العون

أرصد أولوياتك تنجح حكوماتك

البشارة البشارة، ولدت زين زين الحمدلله على السلامة، شنو يابت ولد والا بنت، مو مهم المهم انها ولدت. بعد مخاض عسير، وأوقات عصيبة، وبعملية قيصرية نادرة، اجتمع عليها الأطباء من شرق الكويت وغربها ومن شمالها إلى جنوبها، ولدت بعد 38 يوما ووضعت 14 ولدا، وبنتا واحدة، وهي مخلوقة غريبة من كوكب آخر هل عرفتموها؟ هي الحكومة الجديدة. بعد انتظار طويل وآمال معقودة وتوقف مصالح البلاد والعباد، طلت علينا حكومة الشيخ ناصر المحمد السابعة، وبعد أداء القسم أمام صاحب السمو الأمير، عقد مجلس الوزراء اجتماعه التحضيري الأول، حيث ألقى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد كلمة أكد فيها على الاسراع في تجاوز حالة الإرهاق السياسي التي اثقلت البلاد والمبادرة إلى ارساء نهج عملي يدفع بعجلة التنمية والتطوير وتحقيق الانجازات. وأشار في كلمته إلى الأولويات التي تفرض أولويتها في العمل الحكومي وهي 8 أولويات، وعلى رأسها مواجهة الفتنة الطائفية والثانية الرقابة والشفافية والثالثة إعداد مشروع برنامج عمل الحكومة والرابعة محاربة الفساد، والخامسة تكليف الإعلام بأداء الرسالة الوطنية، والسادسة الوحدة الوطنية، والسابعة مراقبة التغذية، والثامنة تغليظ العقوبات على مروجي الأغذية الفاسدة إلى جانب تصريحات الوزراء الجدد وتأملاتهم المستقبلية. ياسلام أولويات جميلة وتصريحات رائعة، لكنه يظل كلاما في كلام هل سينزل أرض الواقع؟ الله أعلم فالشعب الكويتي تشبع من التصريحات والقرارات وصار يتطلع ويترقب ـ والاحباط يكبله واليأس يقتله ـ الإنجازات المستقبلية والتنمية الحقيقية، التي تواكب التطور العالمي السريع.

وفي هذه اللحظات جال ناظري في الأولويات والتصريحات وأطلقت العنان لمخيلتي وأحلامي، وأخذت جرعة زائدة من الأمل، فارتسمت في مخيلتي صورة الكويت وأحوالها بعد تطبيق الأولويات، فدعني عزيزي القارئ اتجول معك في رحلة سريعة للكويت بعد التطبيق.

الشوارع واسعة ونظيفة وعامرة بالأشجار والورود الجميلة، الكل يقود سيارته بانتظام وملتزم بقواعد السلامة والمرور، قائدو المركبات مبتسمون يعتذرون لبعضهم عند صدور أي خطأ، حركة السير في الشوارع منسابة لا ازدحام ولا مفاجآت من حارات الأمان، ولا اتصالات بالموبايلات ولا تعدي على إشارات المرور والالتزام بالسرعة المحددة، حتى الكاميرات في الشوارع لم يعد لها أي مبرر لوجودها. وتلاحظ الشعب الكويتي يعيش في سلام وأمان في سفينة واحدة وعلى قلب رجل واحد لا هذا شيعي ولا ذاك سني ولا هذا بدوي ولا ذاك حضري كلنا كويتيون.

أما الوزارات والدوائر الحكومية فغدت كخلية نحل الكل يعمل بانتظام والحضور في ساعات مبكرة لا سندويتشات ولا حمسات بطاطا وباذنجان لا تشتم رائحة الأكل إلا في كافتيرية الوزارة، واختفت الجرائد وحل الكلمات المتقاطعة، وحتى الرشاوى والإجازات المرضية والغياب المستمر اختفى والكل حريص على المال العام، لدرجة أن الموظفين الكويتيين والوافدين صاروا ينافسون الموظفين اليابانيين في استشراء داء حب العمل. والوزراء يعملون على قدم وساق في وضع الخطة التنموية والخطط المستقبلية من خلال إعداد برنامج عمل الحكومة للمرحلة المقبلة، ونشط الإعلام في أداء رسالته في المحافظة على الوحدة الوطنية وصيانتها وترسيخ المفاهيم الصحيحة للمواطنة والتعايش في ظل مبادئ قبول الرأي الآخر والتوجهات المختلفة.

وجندت الحكومة كل طاقاتها وكفاءتها لإنشاء هيئة عامة لمراقبة التغذية كجهة متخصصة تتولى مراجعة المواد الغذائية في البلاد ومدى صلاحيتها للاستخدام الآدمي وفرض العقوبات على الشركات المخالفة.

وقامت بلدية الكويت مشكورة بإعداد مشروع قانون لتغليظ العقوبات على مروجي الأغذية الفاسدة والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه العبث في صحة المستهلكين مهما كانت مكانته الاجتماعية أو مركزه الاقتصادي.

وأسقطت فوائد القروض، وعولجت المشاكل الرياضية العالقة وتطورت العملية التعليمية وتميزت مخرجاتها وأنشأت المؤسسة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وأنشأت هيئة مستقلة للسياحة، وضخت الأموال وتحركت عجلة الاقتصاد، وأصبحت الكويت منطقة جاذبة للمستثمرين، ودارت عجلة التنمية بخطى سريعة وثابتة وغابت الوساطة والمحسوبية وفرضت هيبة القانون وصار القانون يطبق على الجميع.

ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتبوأت الطاقات الشابة وأصحاب الخبرة المناصب القيادية وعادت الكويت كما عهدناها درة الخليج وعروس الوطن العربي.

لكن للأسف انقطع الحلم وفزعت على ماراثون استجوابات من النواب.

رؤى كويتية

aljaser_b08@hotmail.com
باسل الجاسر

استجواب خلا من الحصافة

بعد جدل طويل مع بعض الإخوة ها قد حصحصت الحقيقة الساطعة بتقديم الاستجواب بعد أن أدت الحكومة القسم مباشرة في سابقة تاريخية لم تحدث من قبل وأحسب أنها لم تحدث قط لا في الديموقراطيات المتحضرة ولا حتى المتخلفة، فهذه الحادثة الغريبة الأكثر تخلفا على الإطلاق..! فقد كان بعض الأحبة يجادلونني في أن من يهدد بالاستجواب إنما يلعب سياسة ويريد إيصال رسائل وحسب.. بل ولا يعقل أن يقدم استجواب بعد القسم مباشرة فقويت حجتهم في مواجهتي عندما تراجع الذين يهددون بالاستجواب عن تقديمه فور صدور مرسوم التكليف مباشرة.. وكنت أصر على رأيي بأنهم جادون بتهديدهم بسبب فقدانهم صوابهم فهذا التهديد (مجرد التهديد) ينم عن عصبية مفرطة ونفس بدت عليها علامات قهر شخصي ورغبة جامحة في الانتقام بأي وسيلة وبأسرع وقت ممكن ولكنهم وجدوا أن تقديم الاستجواب فور صدور مرسوم التكليف سيجعل منهم أضحوكة ونادرة يتندر بها الناس، فكيف يقدم استجواب لحكومة لم تؤد القسم وبالتالي لم تحمل مسؤولية بعد..؟ لذلك قدموا الاستجواب بعد تأدية القسم مباشرة ونسوا انهم سيكونون أيضا أضحوكة ونادرة يتندر بها الناس في منتدياتهم وقد صارت بالفعل منذ قدم ذلك الاستجواب بعد القسم مباشرة..! وحقيقة الأمر وواقعه أن هذا الاستجواب قد خلا من الحصافة السياسية تماما...فمن المتعارف عليه أنه عندما يقوم السياسي بأي أمر فهو يغلفه بالمصلحة العامة ويرفع منه أي استفادة شخصية بأي صورة من الصور.. بيد أن من قدموا هذا الاستجواب قدموا استجوابهم فور أداء القسم وأعلنوا انهم وضعوا فيه أربعة محاور واحتفظوا بأربعة أو خمسة محاور أخرى أعلن عنها فيما مضى للاستجواب القادم الذي سيقدمونه لسمو الرئيس قريبا بعد سقوط هذا الاستجواب.. وكأنهم بل إنهم يقولون بالفعل «إحنا وراه وراه» ونسوا أو تناسوا أو هم ناسون بالفعل انهم بحاجة لإقناع المجتمع والأهم إقناع أغلبية أعضاء مجلس الأمة لتحقيق هدفهم... فكيف تريد إقناع شركائك في هذا الوطن وفي مجلس الأمة بعدم التعاون مع سمو الرئيس لأنك لا تريده أو بالأحرى لا تحبه..؟! هكذا وحسب وفقط... إنهم بالفعل فقدوا صوابهم وضاعت حيلتهم بعد أن اعتقلتهم الأنا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

وتبقى دستورية الاستجواب ومحاوره وأسبابه ومن يؤيده ومن سيقف في وجهه محطات سنتوقف عندها هنا فتابعونا.

فالكم طيب

falcom6yeb@yahoo.com
أنوار عبدالرحمن

الثقة بين أفراد الأسرة

دعتني إحدى الأخوات إلى حضور محاضرات خاصة عن العلاقات الاجتماعية، وخلال المحاضرة سأل الدكتور عددا من المشاركين فيها وكانت أعمارهم متفاوتة من رجال ونساء، عن نسبة الثقة لديهم تجاه الآخرين، فأجابت الأغلبية بأن الثقة تجاه الأهل أكبر، ما عدا الشباب الذين كانت أعمارهم بين 16 و20 عاما، فالغالبية أشارت إلى الثقة المطلقة بالصديق.

وهنا قفز إلى ذهني الحوار الذي دار بيني وبين أحد أقربائي والذي كان عمره لا يتعدى الـ 19 سنة، منذ عدة أشهر، عن المشاكل والقضايا التي يتعرض لها بعض الشباب في هذه السن، بسبب اعتماد الواحد منهم على آراء أصدقائهم وأيضا الثقة الأكبر بمن هم خارج الأسرة، فإن كان اختيار ذلك الشاب للصديق صحيحا فسيكون نعم الأخ الناصح له، وإن كان الاختيار غير سوي فسيأخذه بلا شك إلى دروب وطرق مظلمة، وقد ينخرط معه في أمور وأعمال مضرة وأحيانا غير أخلاقية، تدخلهم في الغالب في أزمات أو مصائب يصعب حلها، وفي الغالب تتأثر الأسرة وتجر إلى مشاكل هي في غنى عنها.

يقول هذا الشاب: المشكلة الأولى التي يواجهها بعض الشباب الذين اختاروا مصاحبة أصدقاء السوء بدلا من الصحبة الصالحة، هي الاهمال العاطفي وأحيانا المادي من جانب الأسرة، فلو كان الأبوان أو أحدهم يجاهد في التقرب إلى أبنائه، ويفتح معهم بابا من الحوار الصريح النابع من الحب، دون إثارة الأمور السلبية واستخدام أسلوب الاستهزاء أو الشتم أو أحيانا الضرب، لشعر الابن بأن هناك مساحة من الثقة والدعم والمساندة، وسيجد الأمان عند اعترافه بالخطأ أو احتياجه للمشورة، فإغداق الحب والاهتمام والرعاية يجعله يتجنب الأمور السلبية، ويصبح مراقبا لخطواته، قبل اقدامه على أي أمر قد يضره أو يضر عائلته كلها، ولكن المأساة أن بعض الأهل غائبون عن هذا الأمر المهم.

لذا يجب أن يفوز الأهل بثقة أبنائهم لأنها من الأمور المهمة التي تنصلح عليها الأسرة بأكملها، وذلك عن طريق إعادة صياغة العلاقة بطريقة جديدة، يعبر فيها جميع أفراد العائلة عن حبهم ودعمهم لبعضهم البعض، حتى وإن أخطأ أحدهم أو مر بظروف نفسية أو صحية أو مالية سيئة، فإن المساعدة والمؤازرة تكون حاضرة في تلك الظروف والمواقف التي يحتاج فيها المرء إلى من يدعمه ويسنده، فالشاب أو الشابة فرد مهم داخل الأسرة التي لن تكبر أو تعمر إلا بصلاح ابنائها.